خارطة المشاركة الحزبية المحتملة لانتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠

يوليو ٢٠٢٠

دراسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

مقدمة

تمثل انتخابات مجلس الشيوخ المصري المقرر لها ١١ و١٢ أغسطس ٢٠٢٠ نقطة تحول كبرى في تاريخ النظام السياسي المصري، فلأول مرة منذ تأسيس الجمهورية المصرية تشهد البلاد اهتماماً حزبيا واسعاً بانتخابات مجلس الشورى، بعدما كانت في الماضي تشهد عزوفاً من الناخبين والأحزاب، بالنظر إلى توافر قناعة بأنها محسومة سلفاً لمصلحة الحزب الوطني الديمقراطي.

فقد أعلنت قوى سياسية وحزبية متنوعة عن توجهها نحو المشاركة في العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ، وظهر ذلك في بدء عدد كبير من مرشحي الأحزاب التقدم بطلبات للهيئة الوطنية للانتخابات بأوراق ترشحهم ناهيك عن بدء الأحزاب تقديم القوائم التي ستخوض بها الاقتراع.

والأرجح أن ثمة تطور لا تخطئه عين بشأن التطور الحادث في الأداء الحزبي في مصر في الأعوام الخمس الأخيرة، وظهر ذلك في استعادة ثقافة التحالفات الحزبية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام ٢٠١٥، بالنظام الفردي بالإضافة إلى نظام القوائم المغلقة المطلقة للمرة الأولى في تاريخ البرلمان المصري. ويُخصص لتلك القوائم ٢٠ في المئة من مقاعد البرلمان، بينما تخصص المقاعد الباقية للنظام الفردي، سواء للمنتمين للأحزاب أو المستقلين.

في هذا السياق، ومع التطور الحادث في البنية الدستورية الخاصة بمجلس الشيوخ، والإطار القانوني الخاص بآليات إجراء انتخاباته، والتي تجمع بين النظام الفردي والقوائم، فأن مساحات التوافقات والتفاهمات الحزبية حيال المنافسة في انتخابات مجلس الشيوخ ستكون هي الأوفر، خاصة أن تجربة التحالفات الحزبية في برلمان ٢٠١٥ حققت مردوداً ايجابيا غير مسبوق، حتى أنها كانت واحدة من أبرز الظواهر السياسية في انتخابات ٢٠١٥، وأضفت مزيد من الحيوية على العملية الانتخابية.

ومن أهم القوائم في استحقاق ٢٠١٥ قائمة "في حب مصر"، وضمت عدد معتبر من الأحزاب المصرية بالإضافة إلى طيف واسع من الشخصيات العامة، وقائمة حزب النور السلفي وقائمة التحالف الجمهوري الاجتماعي، وقائمة "مصر" فضلاً عن قائمة "تحالف مصر" المكونة من "الجبهة المصرية، وتيار الاستقلال"، وقائمة "نداء مصر."

في هذا السياق يُفح الباب أمام تساؤلات عديدة تطرح نفسها حول شكل مجلس الشيوخ المقبل، والتحالفات التي يمكن أن يشهدها، وهل نحن أمام إعادة انتاج تحالفات ٢٠١٥ أم أن لانتخابات مجلس الشيوخ حسابات أخرى.

حراك حزبي

تمثل انتخابات مجلس الشيوخ التي ستجرى خلال العام الجاري علامة هامة في تاريخ الانتخابات النيابية المصرية، ليس فقط بسبب الأجواء التي سبقت العملية الانتخابية وأعطت لها خصوصية واضحة مقارنة بالانتخابات التي عرفتها البلاد في عقود

سابقة، وإنما باعتبارها نقطة استناد أساسية في مسيرة التطور الديمقراطي، ومن ثم فإن مستقبل التطور السياسي في مصر يعتمد في جانب معتبر منه على إفرازات انتخابات مجلس الشيوخ. كما تجرى انتخابات الشيوخ في ظل حالة من الحراك الحزبي، حيث تشهد الساحة السياسية حالياً تحركات جادة من قبل الأحزاب لتشكيل تحالفات انتخابية تمكنها من التحرك في الشارع وطرح برنامجها على المواطنين الذين سيكون عليهم الاختيار وفقا لقناعاتهم في انتخابات مجلس الشيوخ التي ستجرى في ١١ و ١٢ أغسطس المقبل بنظام يجمع بين القائمة المطلقة والفردي، وهو الأمر الذى يساهم في حلحلة الجمود الذي تعاني منه الحياة الحزبية، ويوسع تمثيل المعارضة في المنظومة التشريعية.

والأرجح أن إجراء الانتخابات بالقائمة المغلقة على نصف مقاعد مجلس الشيوخ يحقق مكاسب للأحزاب ويضمن تمثيل أكبر لها سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، وتفسح المجال أمامها للتحرك في الشارع لطرح برامجها على المواطنين الذين سيكون عليهم الاختيار وفقا لقناعاتهم .

وتدفع السلطة التنفيذية باتجاه تفعيل الحياة الحزبية في مصر، وظهر ذلك في التصريحات التي أطلقها رئيس الدولة مطلع يناير الماضي، عندما اقترح على الأحزاب والقوى السياسيّة أن تتّفق فيما بينها على الاندماج في ٥ كيانات رئيسيّة تشكّل مختلف التيّارات، لكسر حالة الجمود وإثراء الحياة السياسيّة، الأمر الذي لاقى ترحيباً من مختلف القوى السياسيّة على اختلاف وتوجهاتها واتجاهاتها السياسية .

وشهدت الأحزاب السياسية في مصر توافقاً غير مسبوق بين أحزاب المعارضة والأحزاب الداعمة للسلطة في العام ٢٠٢٠، وأسفر عما سمى "جلسات الحوار الوطني" التي بدأت في فبراير ٢٠٢٠، تضم ١٠ أحزاب تشمل (مستقبل وطن - الإصلاح والتنمية - العدل - المصري الديمقراطي الاجتماعي - المحافظين - الوفد - الشعب الجمهوري - الغد - التجمع – المؤتمر). كما قادت تنسيقية الحزب طوال الشهور الثلاثة التي خلت حواراً مجتمعياً مع نحو ٢٧ حزباً والعديد من الشخصيات العامة والسياسية، بشأن تعزيز ثقافة التحالفات السياسية ومناقشة الوصول إلى أجود نظام انتخابي للاقتراعات المقرر لها ٢٠٢٠، وفى الصدارة منها انتخابات مجلس الشيوخ.

وخلصت جهود التوافق والتنسيق بين أحزاب المعارضة والأحزاب القريبة من السلطة إلى إقرار مجموعة من التوصيات في الصدارة منها، مساندة جهود عملية التحول الديمقراطي في مصر، كما طالبت بضرورة إحداث تعديلات دستورية حقيقية تعزز من قيم الديمقراطية وترتكز على مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان وتعزيز التوازن بين السلطات.

وكان التوافق هو السمة الأبرز بين هذه الأحزاب، وهو ما ساهم في الوصول إلى تلبية طموحاتها في القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية، وقانوني تنظيم مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وفيما يتعلق باستعداد الأحزاب لانتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠، فقد شهدت ساحة المعارضة المصرية تفاهمات واسعة حول قضية التعامل مع انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة المقرر إجراؤها في أغسطس المقبل. وكانت من تداعيات هذا التفاهم نجاح جلسات الحوار الوطني وحوارات تنسيقة الأحزاب التي جمعت طيف واسع من القوى السياسية أثر الاتفاق بين اعضائه على أهمية المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ.

خارطة المشاركة المتوقعة

مع مصادقة رئيس الدولة على قانون انتخابات مجلس الشيوخ في مطلع يوليو الجاري، بدأت القوى السياسية على قدم وساق الاستعداد لترتيب أوراقها من أجل عمل تحالفات انتخابية نظرا لأن شكل الاستحقاق الانتخابي لمجلس الشيوخ الجديد يعتمد بشكل كبير على التحالفات الانتخابية وفقا لما جاء في مواد القانون المنظمة له.

وتتميز الانتخابات المقبلة لمجلس الشيوخ بمشاركة قوى سياسية فاعلة وذات حضور واسع في الشارع المصري، في الصدارة منها حزب مستقبل وطن بالإضافة إلى القوى الحزبية التقليدية مثل الوفد والتجمع والناصري بجانب مشاركة متوقعة لعدد كبير من الشخصيات العامة.

في هذا السياق، وبناء على التحالفات الانتخابية التي شهدتها الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٥، وعلى ضوء التفاعلات الحزبية التي شهدتها الساحة السياسية طوال الشهور الماضية، يمكن الإشارة إلى ثلاث تحالفات حزبية متوقعة في انتخابات مجلس الشيوخ المقرر له ١١ و ١٢ أغسطس المقبل، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

قائمة " دعم مصر"

تعد هذه القائمة هو نسيج بين الأحزاب المشاركة في ائتلاف دعم مصر صاحب الأغلبية البرلمانية الحالية تحت قبة مجلس النواب، ويعبر التحالف الأقوى ضمن العملية الانتخابية نظرا لأنه يضم الأحزاب المشاركة في الشارع السياسي بقوة، والتي تحظى بحضور أوساط الجماهير، وفى مقدمتها حزب مستقبل وطن بجانب أن تلك الأحزاب المشاركة في تلك القائمة هي التي تقدمت بمجموعة القوانين الخاصة بتنظيم أحكام مباشرة الحقوق السياسية فضلاً عن قانوني مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وبدأ ائتلاف دعم مصر منذ وقت إجراء مناقشات مكثفة واتصالات واسعة لتشكيل قائمة انتخابية تضم العديد من الأحزاب الممثلة في " مستقبل وطن، المصريين الأحرار، الشعب الجمهوري، الحرية، الوفد، المؤتمر، الغد، مصر الحديثة."

ويتوقع أن يتم توزيع المقاعد داخل القائمة سوف يتم حسب تمثيل كل حزب داخل القائمة من حيث قوته وتواجده في الشارع وانتشاره في المحافظات وقوة تصويته وحشده في الشارع .

فى هذا السياق، يتوقع أن يكون حزب مستقبل وطن الذي يمثل القلب الصلب لائتلاف "دعم مصر"، له تمثيل أكبر في العملية الانتخابية نظرا لأنه يضم العدد الأكبر من الشخصيات العامة ويليه حزب الشعب الجمهوري، وحزب الوفد .

ومع توقيع رئيس الجمهورية على قانون إجراء انتخابات مجلس النواب في مطلع يوليو الجاري يعزز "ائتلاف دعم مصر" من مشاوراته ومساحات التفاهم بين مكوناته الحزبية من أجل وضع المعايير للاختيار القائمة ووضع اسم للقائمة لإعلانها بشكل رسمي خلال الفترة المقبلة بعد إقرار القوانين بشكل رسمي.

والأرجح أن القائمة التي سيستقر عليها الائتلاف هي التي ستخوض انتخابات مجلس الشيوخ الذى يعول عليه الائتلاف بشكل كبير في تعزيز حضوره التشريعي، خاصة أن مجلس الشيوخ يبدو مختلفاً في جوهره عن سابقه، بالنظر إلى الصلاحيات الممنوحة له من جهة، ومن جهة أخرى دعم السلطة التنفيذية له. كما أن "دعم مصر" يسعى لضمان انفراده بالأغلبية البرلمانية في مجلس الشيوخ ومن خلفه مجلس النواب، بما يتيح له قوة تشريعية معتبرة تفسح له المجال لتعزيز تصدره المشهد في الشارع المصري في المستقبل.

قائمة "نادي الأحزاب الدستورية"

تعد تلك القائمة هي الرافضة لقوانين الانتخابات الذي تقدم به ائتلاف دعم مصر صاحب الأغلبية البرلمانية حيث أصدرت الأحزاب المشاركة في القائمة المتوقع تشكيلها بيانا ترفض فيه القانون .

وتضم القائمة عددا من الأحزاب الممثلة في البرلمان وهي المحافظين، الاصلاح والتنمية، المصري الديمقراطي، الحزب الناصري، مع ضم بعد الشخصيات المستقلة من تحالف ٣٠/٢٥ الذي يمثل المعارضة تحت قبة البرلمان .

ويتوقع أن تقوم الأحزاب المنضوية تحت لافتة "نادى الأحزاب الدستورية" عقد اجتماعات خلال الأسبوع المقبل للاتفاق على شكل القائمة.

غير أن هذا الائتلاف ربما يعانى تصدعاً، خاصة أن بعض الأحزاب المنضوية فيه لم تحسم أمر البقاء ضمنه في انتخابات مجلس الشيوخ، وفى الصدارة منها حزب المحافظين الذى رفض مشروع الانتخابات بصيغته الحالية. كما أن حزب العدل هو الاخر لم يحسم موقفه بشأن البقاء داخل "ائتلاف نادى الأحزاب الدستورية"، فثمة فرص محتملة لمغادرته الائتلاف، وهو ما كشفته تصريحات رئيسه عبدالمنعم إمام نهاية يونيو الماضي، حيث أكد أن حزبه ليس لديه مانع من التحالف مع حزب مستقبل وطن أو الدخول على قائمته الانتخابية.

قائمة "تحالف الأحزاب المصرية"

يعد هذا التحالف هو وليد من حيث التشكيل حيث يترأسه المهندس تيسير مطر رئيس حزب إرادة جيل ويضم العديد من الأحزاب تصل إلى ٤٠ حزبا، أغلبها غير ممثلة في البرلمان الحالي، وأعلن التحالف أنه بدأ بالفعل في العمل مبكرا من أجل تكوين تشكيلاته . كما التحالف الذى يقوده مطر وضع آلية لاختيار الأعضاء المشاركين في العملية الانتخابية المقررة لمجلس الشيوخ من الأحزاب داخل الائتلاف، لاسيما وان الائتلاف نجح في التوافق على لجنة نوعية تضم ممثلين عن الأحزاب المنضوية في تحالف الأحزاب المصرية، ومنوط بها اختيار أنسب العناصر بالتوافق مع رؤساء الأحزاب.

وعامة، وبغض النظر عن هذه القوائم المرشحة لخوض الاستحقاق التشريعي المقبل، فإن انتخابات مجلس الشيوخ رغم ما يمكن أن يقال بشأن كونها محسومة سلفا لمصلحة ائتلاف دعم مصر الذى يتمتع بحضور واسع في الشارع، والداعم الرئيسي

للسلطة التنفيذية فضلاً عن قدرتها المالية على تمويل الحملات الانتخابية في مقاعد الدوائر، إلا أنها فتحت المجال أمام أحزاب المعارضة الرئيسية بالمشاركة في العملية الانتخابية، وبخاصة ائتلاف نادى الأحزاب الدستورية، كما أنها ربما تعيد تشكيل المسرح السياسي وخريطة القوى الفاعلة فيه بصورة ستوثر على مسارات العملية الديمقراطية في البلاد.

حزب النور:

برغم رفض حزب النور إجراء انتخابات مجلس الشيوخ بنظام القائمة المطلقة وتأييده القائمة النسبية إلا أن ثمة فرص متصاعدة لمشاركة الحزب في اقتراع مجلس الشيوخ ضمن ائتلاف "دعم مصر" أو بقائمة مستقلة خاصة أن هناك أحزاب مثل الوفد والتجمع والناصري، وغيرها أعلنت رفضها للتحالف خلال انتخابات مجلس الشيوخ مع الأحزاب التي تتبنى أيديولوجية دينية، مثل حزب النور.

وفى حال قرار النور خوض الانتخابات بقائمة خاصة أو الترشح على المقاعد الفردية، فأن مشاركته قد تكون محدودة بالنظر إلى ضعف الموارد المالية في الحزب، واعتماد كل مرشح على قدراته الذاتية.

تيار المستقلين والمرأة:

يتوقع مشاركة عدد وسع من الشخصيات غير الحزبية في انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠، حيث نص قانون تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠، الذى صادق عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي في ٢ يوليو الجاري، ودخل حيز التنفيذ، على ضرورة انتخاب نحو ١٠٠ عضو بنظام الانتخاب الفردي.

كما يتوقع أن ترشح عدد واسع من النساء في العملية الانتخابية المقررة لمجلس الشيوخ في ١١ و ١٢ أغسطس المقبل، إذ أن التعديلات الدستورية الأخيرة كفلت تمثيل أفضل للمرأة في الحياة النيابية سواء ترشيحا أو تصويتا، حيث نص القانون المنظم لاقتراع مجلس الشيوخ على ضرورة وجود ٣ نساء إذا كان عدد أعضاء القائمة ١٥ عضواً، ويصل هذا العدد إلى ٧ نساء حال وصول أعضاء القائمة إلى ٣٥ مرشحاً.

والواقع أن المشاركة المحتملة بكثافة أوساط المستقلين والمرأة ترتبط بأبعاد ومستجدات اجتماعية وسياسية بجوار المناخ الدستوري المحفز، أولها وجود قناعة لدى المرشح المستقل بأهمية مجلس الشيوخ، خاصة أن التعديلات الدستورية الأخيرة منحته المزيد من الصلاحيات ناهيك عن دفع السلطة التنفيذية نحو التمكين للمجلس الجديد.

ويرتبط ثانيهما بتوافر بيئة خصبة تتمثل في مناخ انتخابي قد لا يسمح بإفراز سيطرة رأس المال أو العصبيات بالنظر إلى التغيير الايجابي الحادث في الثقافة السياسية على كافة المستويات، سواء فيما يتعلق بانفتاح النظام السياسي الذى أصبح عاملا

نوعيا مؤثرا فى اتجاهات النخبة وثقافتها السياسية ناهيك عن تصاعد الاهتمام الشديد للمجتمع المصري بالشئون العامة، وفى القلب منها العملية الانتخابية.

هنا، يمكن تفسير احتمال اندفاع قطاعات سياسة من المصريين المستقلين للتقدم لخوض انتخابات مجلس الشيوخ المقبل، وكذلك مشاركة نسائية كبيرة على مستوى الترشح.

خاتمة

في النهاية يمكن القول أن هناك تغيرات كثيرة حدثت على الساحة السياسية المصرية عشية انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٤، فقد شهدت عودة مجلس الشورى بموجب التعديلات الدستورية ٢٠١٩ تحت مسمى "مجلس الشيوخ"، وهو الأمر الذى من المحتمل أن يعزز حضور الفاعلين الحزبيين الجدد الذين ظهوراً في السنوات الأخيرة، وحققوا نجاحات ملحوظة في الشارع المصري مثل حزب مستقبل وطن مقارنة بالقوى السياسية التقليدية.

كما أنه باستعراض المشهد السياسي المصري قبيل إجراء انتخابات مجلس الشورى، سنجد أنه عرف تفاهمات جديدة تتجاوز الانقسامات التقليدية التي عرفتها الساحة المصرية في عقود سابقة بين الحكومة والمعارضة، إذ أصبح ثمة تكامل بين الطرفين، حيث يدفع كل منهما الاخر نحو تعزيز ممارسة اختصاصاته وتفعيل أدواتها المحاسبية بما لا يعيق عمل الدولة، ولا يقوض من بناء الحياة الحزبية.